International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (2)
IJESA
February 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (2)

التشريعات الإعلامية وأثرها على حرية التعبير في الصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية

محمد عبدالله ناصر العنقري
باحث دكتوراه، تخصص إعلام رقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، جامعة الأهلية، البحرين
alangari.mohamed@gmail.com

كاظم مؤنس عزيز
أستاذ دكتور، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في الصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل العلاقة بين الأطر القانونية والتنظيمية لوسائل الإعلام ومدى تأثيرها على حرية الصحفيين والممارسات الإعلامية. واعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المحتوى ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى دراسة الحالات الإعلامية والتقارير القانونية الصادرة عن الهيئات التنظيمية. واستعرضت الدراسة الإطار التشريعي المنظم للصحافة المحلية، بما في ذلك الأنظمة واللوائح المتعلقة بالنشر والصحافة الإلكترونية والإعلام الرقمي.

وتوصلت النتائج إلى أن التشريعات الإعلامية السعودية تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية الأمن القومي والحفاظ على القيم المجتمعية من جهة، ودعم حرية التعبير وتعزيز الدور الرقابي للصحافة من جهة أخرى. ومع ذلك، أظهرت الدراسة وجود تحديات تواجه الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، تتضمن بعض القيود المرتبطة بالمحتوى الإعلامي وآليات الترخيص والمساءلة القانونية.

وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة وتحديث التشريعات الإعلامية لتعزيز الشفافية وإتاحة مساحة أوسع للتعبير عن الرأي، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرية الصحافة. كما أكدت على أهمية تعزيز الوعي القانوني لدى الصحفيين وتقديم برامج تدريبية لتجنب الوقوع في المخالفات، ودعت إلى إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات الإعلامية لدعم بيئة إعلامية أكثر مرونة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الإعلامية، حرية التعبير، الصحافة المحلية، المملكة العربية السعودية، الأطر القانونية، الشفافية، التطور الإعلامي.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (2)
IJESA
February 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (2)

Media Legislation and its Impact on Freedom of Expression in Local Journalism in the Saudi Arabia.

Mohamed Abdullah Nasser Alanqari
PhD Researcher, Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain
alangari.mohamed@gmail.com

Kazem Moanes Aziz
Professor, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain

Abstract

This study aims to explore the impact of media legislation on freedom of expression in local journalism in Saudi Arabia by analyzing the relationship between the legal and regulatory frameworks governing media practices and their influence on journalists' freedoms and editorial practices. The study adopted a content analysis methodology, reviewing relevant literature and previous studies, as well as examining media cases and legal reports issued by regulatory bodies. It explored the legislative framework governing local journalism, including regulations related to publishing, electronic journalism, and digital media.

The findings reveal that Saudi media legislation strives to balance national security and societal values with promoting freedom of expression and reinforcing the watchdog role of the press. However, the study identified challenges faced by journalists and media institutions, including restrictions on media content, licensing mechanisms, and legal accountability.

The study recommends revising and updating media legislation to enhance transparency and provide a broader space for expressing opinions in alignment with international human rights standards and freedom of the press. It also emphasizes the importance of raising legal awareness among journalists and offering training

programs to avoid legal violations. Additionally, the study calls for involving civil society in shaping media policies to foster a more flexible and effective media environment.

Keywords: Media legislation, Freedom of expression, Local journalism, Saudi Arabia, Legal frameworks, Transparency, Media development.

المقدمة

تشكل التشريعات الإعلامية إحدى الركائز الأساسية في تنظيم العمل الصحفي وضمان توازنه بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية إذ تلعب دورًا محوريًا في تحديد المعايير التي تحكم وسائل الإعلام وتؤثر بشكل مباشر على البيئة الصحفية ومدى قدرتها على أداء وظيفتها بفعالية واستقلالية. فمع تطور المشهد الإعلامي وتزايد دور الصحافة في تشكيل الرأي العام برزت الحاجة إلى إطار قانوني متوازن يحمي حقوق الصحفيين ويضمن في الوقت ذاته الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية دون أن يتحول إلى أداة لتقييد الحريات أو فرض الرقابة المفرطة.

ويُؤثر الإطار القانوني للإعلام بشكل مباشر على طبيعة الممارسة الصحفية حيث تتجلى تبعاته في مستوى حرية التعبير المتاح للصحفيين ومدى قدرتهم على تناول القضايا ذات الأهمية العامة دون خوف من الملاحقة أو التضييق. ومن هذا المنطلق يُثار التساؤل حول مدى مواءمة هذه التشريعات للمعايير الدولية التي تكفل حرية الصحافة وتحدّد الضوابط المشروعة التي يجوز فرضها على الخطاب الإعلامي. ومع تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت الحاجة إلى قوانين إعلامية حديثة أكثر إلحاحًا لضمان توازنٍ بين التنظيم القانوني وحرية تداول المعلومات في الفضاء العام.

وتفرض التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية تحديات جديدة على البيئة الصحفية مما يستوجب مراجعة مستمرة للتشريعات القائمة لضمان ملاءمتها للتحولات المعاصرة. وفي هذا السياق تتباين المقاربات القانونية بين الدول حيث تتجه بعض الأنظمة إلى تعزيز الضمانات القانونية لحرية التعبير بينما تتبنى أخرى سياسات أكثر تحفظًا تفرض قيودًا تُبرَّر أحيانًا باعتبارات الأمن القومي أو حماية النظام العام. غير أن التوازن بين حماية الدولة وضمان حرية الإعلام يظل مسألة شائكة تستدعي تحليلًا معمقًا للإطار القانوني المعتمد ومدى تأثيره على استقلالية الصحافة وحق المجتمع في الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية.

مشكلة الدراسة

تحدد التشريعات الإعلامية الإطار القانوني الذي يحكم العمل الصحفي حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين ضمان حرية التعبير وتنظيم الممارسة الإعلامية وفق معايير مهنية وأخلاقية. ويؤدي هذا التوازن دورًا جوهريًا في تحديد مدى قدرة الصحفيين على ممارسة مهامهم بحرية دون التعرض لضغوط قانونية تحدّ من استقلاليتهم أو تفرض رقابة مباشرة أو غير مباشرة على محتوى وسائل الإعلام. ومع ذلك يظل تأثير هذه التشريعات موضوعًا للجدل إذ قد تُستخدم لضمان بيئة إعلامية مسؤولة وشفافة أو قد تتحول إلى وسيلة لتقييد الخطاب الصحفي وتقليص المساحات المتاحة للنقاش العام.

وتفرض هذه الإشكالية تحديات متعددة على الصحافة المحلية حيث يتعين على المؤسسات الإعلامية والصحفيين التكيف مع الإطار القانوني القائم مع السعي للحفاظ على دورهم في نقل المعلومات بموضوعية واستقلالية. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل التحولات الرقمية التي أعادت تعريف مفهوم الإعلام ووسعت نطاق حرية التعبير خارج الأطر التقليدية مما يطرح تساؤلات حول مدى مواكبة التشريعات الإعلامية لهذه المتغيرات وقدرتها على تحقيق التوازن بين حماية حرية التعبير وضمان المسؤولية الإعلامية.

وبناءً على ذلك تنبع المشكلة البحثية من الحاجة إلى تحليل التشريعات الإعلامية وأثرها المباشر على حرية التعبير في الصحافة المحلية من خلال دراسة مدى انسجام هذه القوانين مع المعايير الدولية وتأثيرها الفعلي على أداء الصحفيين وحرية تداول المعلومات. ومن هذا المنطلق تتمثل الإشكالية البحثية في التساؤل التالي : إلى أي مدى تؤثر التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في الصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في الصحافة المحلية في مملكة البحرين وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة طبيعة التشريعات الإعلامية المنظمة للصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية وتقييم مدى انسجامها مع المعايير الدولية لحرية التعبير.
2. تحليل التأثيرات العملية لهذه التشريعات على أداء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ومدى قدرتها على ممارسة دورها بحرية واستقلالية.

3. تحديد أبرز التحديات التي تواجه حرية التعبير في الصحافة المحلية نتيجة الإطار التشريعي الحالي واقتراح بدائل وإصلاحات لتعزيزها.

أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية:

تنبع الاهمية العلمية للدراسة من اهمية الموضوع نفسه حيث موضوع البحث من الموضوعات الحديثة نسبيا كما ان هناك ندرة في مجال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وعلاوة على ذلك تعد الدراسة امتداد لأحدث الدراسات التي تناولت موضوع البحث

وتضيف الدراسة معرفة جديدة إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بموضوع الدراسة وتفتح المجال لمزيد من البحوث المستقبلية.

2. الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم رؤية تحليلية حول أثر التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في الصحافة المحلية بما يسهم في تطوير بيئة إعلامية أكثر توازنًا واستقلالية. فمن خلال تحليل القوانين المنظمة للعمل الصحفي والوقوف على آليات تطبيقها ومدى تأثيرها على أداء المؤسسات الإعلامية تسهم هذه الدراسة في توفير مرجعية عملية يمكن الاستفادة منها في وضع استراتيجيات تعزز مناخ الحرية الصحفية مع الحفاظ على الضوابط التي تضمن المسؤولية المهنية للإعلاميين.

توفر الدراسة قاعدة معرفية تساعد صناع القرار والمشرعين والجهات المعنية بالإعلام على مراجعة القوانين الحالية وتقييم مدى توافقها مع المعايير الدولية لحرية الصحافة. كما تتيح نتائجها فرصة لإعادة النظر في بعض النصوص القانونية التي قد تشكل عائقًا أمام الممارسة الإعلامية الحرة مما يسهم في تعزيز بيئة قانونية داعمة لحرية التعبير دون الإخلال بالاعتبارات المجتمعية والسياسية.

تعزز هذه الدراسة الوعي القانوني لدى الصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي من خلال تزويدهم بفهم دقيق للإطار التشريعي الذي يحكم عملهم مما يمكنهم من ممارسة دورهم بمهنية ووفقًا للضوابط القانونية المعتمدة. كما تساعدهم في التعرف على الحقوق المكفولة لهم بموجب القوانين المحلية والدولية مما يسهم في تقليل المخاطر القانونية التي قد تواجههم أثناء أداء مهامهم الصحفية.

أسئلة الدراسة

التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في الصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي ثلاثة تساؤلات فرعية تهدف إلى تحليل الجوانب المختلفة للمشكلة البحثية وهي:

1. ما طبيعة التشريعات الإعلامية المنظمة للصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية ومدى انسجامها مع المعايير الدولية لحرية التعبير؟
2. ما التأثيرات العملية لهذه التشريعات على أداء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ومدى قدرتها على ممارسة دورها بحرية واستقلالية؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه حرية التعبير في الصحافة المحلية نتيجة الإطار التشريعي الحالي وما البدائل أو الإصلاحات المقترحة لتعزيزها؟

فروض الدراسة

ترتكز الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرض الرئيسي:

تؤثر التشريعات الإعلامية في المملكة العربية السعودية على حرية التعبير في الصحافة المحلية بما قد يحد من استقلالية العمل الصحفي.

ويتفرع من الفرض الرئيسي الفرضين الفرعيين التاليين:

1. تتضمن التشريعات الإعلامية قيودًا قانونية تؤثر على حرية الصحفيين في التعبير والنشر.
2. يواجه الصحفيون تحديات قانونية تستوجب إصلاحات تشريعية لتعزيز حرية الصحافة.

مجال الدراسة وحدودها

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على مملكة العربية السعودية حيث يتم تناول البيئة القانونية المنظمة للصحافة المحلية من خلال تحليل التشريعات الإعلامية السارية ومدى تأثيرها على حرية التعبير في المجال الصحفي داخل الدولة.
- **الحدود الزمنية:** تقتصر الحدود الزمنية لهذه الدراسة على الفترة الحالية خلال عام 2025 حيث سيتم جمع البيانات وتحليلها ضمن هذا الإطار الزمني دون التطرق إلى فترات زمنية خارج هذا الإطار الزمني.
- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على الإطار التشريعي الذي يحكم العمل الصحفي في المملكة العربية السعودية من خلال استقصاء القوانين واللوائح المنظمة لوسائل الإعلام وتحليل أثرها على حرية التعبير واستقلالية الصحفيين والتحديات المرتبطة بتطبيق هذه التشريعات مع اقتراح حلول لتعزيز حرية الصحافة ضمن إطار قانوني متوازن.

منهج البحث

يرتكز منهج البحث على ما يلي:

- المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة ووصف وتحليل موضوع الدراسة.

مصطلحات الدراسة

التشريعات الإعلامية:

- التعريف الاصطلاحي :تُعرَّف التشريعات الإعلامية بأنها مجموعة القوانين واللوائح والأنظمة التي تنظم عمل وسائل الإعلام وتحدد حقوق الصحفيين وواجباتهم وتضع الضوابط القانونية لممارسة حرية التعبير في إطار يوازن بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية والأمن القومي.

- التعريف الإجرائي :يُقصد بالتشريعات الإعلامية في هذه الدراسة جميع القوانين واللوائح المنظمة لعمل الصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية والتي تؤثر على حرية التعبير سواء من خلال آليات الترخيص أو القوانين المتعلقة بالنشر أو العقوبات المفروضة على المخالفات الصحفية.

حرية التعبير:

- التعريف الاصطلاحي :تُعرَّف حرية التعبير بأنها الحق الأساسي لكل فرد في التعبير عن آرائه وأفكاره دون خوف من القمع أو العقوبات وذلك ضمن الحدود التي يحددها القانون وبما لا يتعارض مع حقوق الآخرين أو الأمن العام. وقد نصَّت العديد من الاتفاقيات الدولية مثل المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضمان هذا الحق كأحد ركائز الديمقراطية.
- التعريف الإجرائي :تشير حرية التعبير في هذه الدراسة إلى قدرة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في المملكة العربية السعودية على نشر الأخبار والتقارير والآراء دون قيود قانونية أو رقابية تعيق أداءهم مع التركيز على مدى توفر بيئة قانونية تحمي الصحفيين وتضمن استقلاليتهم في ممارسة مهامهم الصحفية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

- **دراسة (قسايسية، 2011):**

عنوان الدراسة :التوجهات الجديدة في التشريعات الإعلامية الحديثة

هدفت الدراسة إلى تحليل التوجهات الجديدة في التشريعات الإعلامية في الدول العربية ومدى توافقها مع المعايير الدولية لحرية التعبير وحقوق الإنسان. كما سعت إلى استكشاف مدى تأثير هذه التشريعات على واقع الصحافة المحلية، ومعرفة ما إذا كانت توفر بيئة إعلامية حرة ومستقلة، أو أنها لا تزال خاضعة لقيود تحد من دور الصحافة في نقل المعلومات بحرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات الإعلامية الحديثة في الدول العربية لا تزال تُقيد حرية الصحافة، حيث تتضمن العديد من المواد التي تمنح السلطات الحكومية صلاحيات واسعة للرقابة على وسائل الإعلام، مما يؤثر على استقلالية الصحفيين. وعلى الرغم من الإصلاحات القانونية التي شهدتها بعض الدول، إلا أن هذه التعديلات بقيت شكلية ولم تؤدِّ إلى تحسين حقيقي في بيئة حرية التعبير. وأظهرت النتائج وجود فجوة كبيرة

بين التشريعات الإعلامية في الدول العربية والمعايير الدولية التي تضمن حرية الصحافة، حيث تستمر بعض الدول في فرض قيود صارمة على المحتوى الإعلامي. كما أن الخوف من العقوبات القانونية جعل الصحفيين يمارسون الرقابة الذاتية، مما أثر سلبًا على جودة العمل الصحفي وأدى إلى غياب النقد الجريء والموضوعي.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات الإعلامية في الدول العربية بما يضمن حماية حرية الصحافة، مع مراعاة المواثيق الدولية التي تكفل هذا الحق. كما دعت إلى إلغاء القوانين التي تفرض عقوبات سالبة للحرية على الصحفيين بسبب آرائهم، واستبدالها بعقوبات مدنية أكثر عدلاً. وشددت على ضرورة تعزيز استقلالية وسائل الإعلام عن التدخل الحكومي، لضمان أن تعمل بحرية دون تأثير مباشر من السلطات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية توفير تدريبات قانونية للصحفيين حول حقوقهم وواجباتهم، لضمان ممارسة مهنية تستند إلى القوانين الدولية والمحلية.

- **دراسة (الأحمد، 2012):**

عنوان الدراسة :حرية التعبير في قوانين الإعلام السعودي: دراسة تحليلية لنظام المطبوعات والنشر المطبق حالياً

هدفت الدراسة إلى تحليل نظام المطبوعات والنشر في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على حرية التعبير في الصحافة المحلية. كما سعت إلى معرفة كيفية تأثير اللوائح القانونية على بيئة العمل الصحفي، وما إذا كانت هذه القوانين تعزز حرية الصحافة أو تحد منها.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المطبوعات والنشر السعودي يتضمن العديد من القيود القانونية التي تؤثر سلبًا على حرية التعبير، حيث تفرض السلطات رقابة صارمة على إصدار الصحف والمجلات، مما يحد من قدرة الصحفيين على ممارسة دورهم بحرية. وأظهرت الدراسة أن القانون السعودي يمنح الجهات الرسمية الحق في إغلاق الصحف أو إيقاف الصحفيين عن العمل في حال نشرهم مواد تُعتبر مخالفة للسياسات العامة أو المعتقدات الدينية. كما كشفت الدراسة عن تباين في تطبيق القوانين الإعلامية بين الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي، حيث لا تزال القوانين غير واضحة فيما يخص الصحافة الإلكترونية، مما يزيد من الغموض القانوني الذي يواجهه الصحفيون العاملون في هذا المجال. وأشارت الدراسة إلى أن الصحفيين السعوديين يمارسون رقابة ذاتية خوفًا من العقوبات القانونية التي قد تفرض عليهم في حال نشرهم مواضيع حساسة أو ناقدة للسلطات.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء تعديلات قانونية تضمن توسيع مساحة حرية التعبير في المملكة، بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما دعت إلى تطوير تشريعات واضحة لتنظيم الصحافة الإلكترونية، وإزالة الغموض القانوني الذي يحيط بالإعلام الرقمي، بما يسمح بممارسة أكثر حرية للصحافة على الإنترنت. وشددت الدراسة على ضرورة منح الصحفيين ضمانات قانونية تحميهم من العقوبات التعسفية وتمكنهم من ممارسة عملهم دون خوف من الملاحقات القانونية.

- **دراسة (أسعيداني، 2015):**

عنوان الدراسة :التشريعات الإعلامية الضامنة لحرية التعبير والرأي في الوطن العربي: رؤية إعلامية قانونية للتشريعات الإعلامية (السعودية- الجزائرية)

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة قانونية بين التشريعات الإعلامية في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، ومدى تأثير هذه القوانين على حرية التعبير في الصحافة المحلية في البلدين. كما سعت إلى تحليل الأطر القانونية التي تنظم حرية الإعلام ومدى توافقها مع المواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات الإعلامية في كل من السعودية والجزائر تتسم بالصرامة، حيث تفرض قيودًا كبيرة على العمل الصحفي، مما يؤدي إلى الحد من قدرة وسائل الإعلام على تقديم تغطية حرة ومستقلة. وأظهرت الدراسة أن القوانين الإعلامية في البلدين تمنح الحكومات سلطات واسعة في الرقابة على الصحافة، سواء من خلال فرض إجراءات الترخيص المسبق أو من خلال الرقابة اللاحقة على المحتوى المنشور. كما لاحظت الدراسة أن هناك بعض الإصلاحات القانونية التي تمت في السنوات الأخيرة في الجزائر، لكنها لم تؤدِ إلى تغييرات جوهرية في بيئة العمل الإعلامي، حيث لا تزال الصحافة تواجه قيودًا تمنعها من العمل بحرية.

وأشارت الدراسة إلى أن التشريعات الإعلامية في السعودية تفرض عقوبات صارمة على الصحفيين الذين ينشرون مواد تُعتبر مخالفة للسياسات الرسمية أو الدينية، مما يؤدي إلى زيادة ممارسة الرقابة الذاتية بين الصحفيين السعوديين. كما بيّنت الدراسة أن غياب الاستقلالية عن المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة في كلا البلدين يعد أحد العوامل الرئيسية التي تعيق حرية التعبير، حيث تظل معظم وسائل الإعلام خاضعة للرقابة الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل التشريعات الإعلامية في السعودية والجزائر بما يضمن احترام حرية الصحافة وفقًا للمعايير الدولية. كما دعت إلى تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية من خلال وضع قوانين تمنع التدخل الحكومي المباشر في إدارة وسائل الإعلام، بما يتيح بيئة أكثر استقلالية للصحفيين. وشددت على ضرورة إلغاء الرقابة المسبقة على الصحافة، واستبدالها بإجراءات قانونية أكثر شفافية تتماشى مع الممارسات الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية تعزيز حماية الصحفيين من خلال إلغاء القوانين التي تفرض عقوبات جنائية على قضايا النشر، واستبدالها بعقوبات مدنية عادلة لا تؤثر على حرية التعبير.

- **دراسة (بشير، 2016):**

عنوان الدراسة :التشريعات الإعلامية ودورها في ممارسة المهنة: دراسة حالة على قوانين الإعلام في السودان في الفترة من 2004 - 2016م

هدفت الدراسة إلى تحليل التشريعات الإعلامية السودانية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016، وتحديد مدى تأثيرها على الممارسة المهنية للصحفيين وحرية التعبير في السودان. كما سعت إلى معرفة كيف انعكست هذه القوانين على أداء وسائل الإعلام المحلية، ومدى استقلالية الصحافة السودانية عن التدخل الحكومي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات الإعلامية السودانية خلال الفترة المدروسة كانت مليئة بالقيود والعوائق التي حدّت من حرية الصحافة، حيث منحت السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة لمراقبة الإعلام وتقييد نشر الأخبار التي تُعتبر غير متماشية مع التوجهات الحكومية. كما أظهرت الدراسة أن الصحفيين السودانيين يعانون من بيئة قانونية غير مستقرة، إذ تتغير التشريعات بشكل متكرر، مما يخلق حالة من عدم اليقين في الممارسة الصحفية. وأشارت الدراسة إلى أن الصحفيين في السودان يتعرضون لعقوبات قانونية مشددة، بما في ذلك السجن والغرامات المالية الكبيرة، مما جعل الرقابة الذاتية أمرًا شائعًا بين الإعلاميين.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في التشريعات الإعلامية السودانية، بحيث تكفل للصحفيين حرية العمل بعيدًا عن الضغوط الحكومية. كما دعت إلى إلغاء القوانين التي تسمح بإيقاف الصحف ومصادرتها، واستبدالها بإجراءات قضائية عادلة تحترم حقوق الإعلاميين. وأكدت على أهمية سنّ قوانين تضمن استقلالية وسائل الإعلام، وتحمي الصحفيين من التعرض للترهيب أو العقوبات التعسفية بسبب عملهم الصحفي.

- **دراسة (دوحاجي، 2017):**

عنوان الدراسة :التشريعات الإعلامية وتأثيرها على حرية الصحافة الإلكترونية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

هدفت الدراسة إلى مقارنة التشريعات الإعلامية في كل من الجزائر وتونس، مع التركيز على تأثير هذه القوانين على حرية الصحافة الإلكترونية. كما سعت إلى معرفة مدى قدرة القوانين في كلا البلدين على حماية الصحافة الرقمية، والتحديات التي تواجه الصحفيين العاملين في الإعلام الإلكتروني.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة الإلكترونية في كل من الجزائر وتونس لا تزال تواجه تحديات قانونية كبيرة، حيث إن القوانين الحالية غير قادرة على استيعاب التطورات المتسارعة في الإعلام الرقمي. ففي الجزائر، أظهرت الدراسة أن القوانين الإعلامية تفرض رقابة صارمة على المحتوى الإلكتروني، وتعطي السلطات حق حجب المواقع الإلكترونية التي تُعتبر مخالفة للسياسات الرسمية، مما يحد من حرية التعبير على الإنترنت. أما في تونس، فعلى الرغم من التحولات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، إلا أن التشريعات الإعلامية ما زالت تعاني من بعض الثغرات القانونية التي قد تُستغل للحد من حرية الصحافة الإلكترونية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير قوانين حديثة تتلاءم مع بيئة الصحافة الرقمية، وتكفل للصحفيين الإلكترونيين حقوقهم في التعبير والنشر دون قيود غير مبررة. كما دعت إلى تعزيز استقلالية الجهات التنظيمية التي تشرف على الإعلام الرقمي، بحيث لا تكون خاضعة للتأثير الحكومي. وشددت على أهمية إنشاء آليات قانونية لحماية الصحفيين العاملين في الإعلام الإلكتروني من التعرض للملاحقات القضائية التعسفية أو الرقابة المشددة.

- **دراسة (رحومة، 2020):**

عنوان الدراسة :التشريعات الإعلامية في النظام الصحفي الليبي خلال الفترة من 1969 حتى 2011 وإشكالية الحرية

هدفت الدراسة إلى استعراض وتحليل تطور التشريعات الإعلامية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1969 إلى 2011، وتحديد مدى تأثير هذه القوانين على حرية التعبير والممارسة الصحفية. كما سعت إلى معرفة العلاقة بين البيئة القانونية والسياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، ومدى تأثيرها على الصحافة الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين الإعلامية في ليبيا خلال فترة حكم النظام السابق كانت من بين الأكثر تقييدًا لحرية الصحافة في العالم العربي، حيث كانت وسائل الإعلام مملوكة بالكامل للدولة، ولم يكن هناك مجال لوجود صحافة مستقلة. كما أظهرت الدراسة أن التشريعات الإعلامية الليبية تضمنت العديد من المواد التي تمنع الصحفيين من نشر أي محتوى ينتقد النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى غياب كامل لحرية التعبير. وبعد عام 2011، شهدت ليبيا انفتاحًا نسبيًا في المجال الإعلامي، ولكن لا تزال هناك تحديات قانونية تعيق التطور الحقيقي لحرية الصحافة، حيث لم يتم إصدار قوانين جديدة تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإعلاميين.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني حديث يضمن حرية الصحافة في ليبيا، ويسمح بإنشاء وسائل إعلام مستقلة بعيدًا عن سيطرة الدولة. كما دعت إلى حماية الصحفيين من أي ضغوط سياسية أو أمنية قد تؤثر على عملهم، وضمان حقهم في الوصول إلى المعلومات بحرية. وشددت على أهمية توفير بيئة قانونية مستقرة تدعم الإعلام المستقل، وتحد من الرقابة المشددة على وسائل الإعلام المختلفة.

- **دراسة (عبدالله، 2022):**

عنوان الدراسة :تطور تشريعات ترخيص إصدار الصحف في مملكة البحرين من عام 1938 حتى عام 2002: دراسة تاريخية

هدفت الدراسة إلى تحليل تطور القوانين المنظمة لترخيص الصحف في مملكة البحرين منذ عام 1938 وحتى 2002، وتحديد مدى تأثير هذه التشريعات على حرية الصحافة في المملكة. كما سعت إلى معرفة مدى التغيرات التي طرأت على القوانين الإعلامية خلال هذه الفترة، وانعكاسها على البيئة الصحفية في البحرين.

وتوصلت الدراسة إلى أن البحرين شهدت تطورات متتالية في التشريعات الإعلامية المتعلقة بإصدار الصحف، حيث بدأت القوانين الأولى بفرض قيود صارمة على التراخيص، مما جعل امتلاك صحيفة أمرًا صعبًا للغاية. ومع مرور الوقت، بدأت هذه القوانين في التخفيف من القيود تدريجيًا، خاصة في التسعينيات، حيث تم إصدار تشريعات أكثر مرونة سمحت بظهور عدد من الصحف المستقلة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بمدى استقلالية الصحافة البحرينية، حيث تحتفظ السلطات بسلطة إيقاف الصحف أو سحب تراخيصها في حال مخالفتها لبعض اللوائح التنظيمية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز حرية الصحافة في البحرين من خلال تحديث التشريعات الإعلامية بما يضمن سهولة إصدار التراخيص للصحف دون تدخلات سياسية. كما دعت إلى وضع ضمانات قانونية تحمي

الصحفيين من التعرض للمساءلة القانونية بسبب عملهم، وتعزز من استقلالية المؤسسات الإعلامية عن السلطة التنفيذية. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير قوانين تدعم الشفافية في الإجراءات المتعلقة بإصدار تراخيص الصحف، لضمان بيئة إعلامية أكثر انفتاحًا وحرية في البحرين.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Nam, 2012):**

عنوان الدراسة: Freedom of information legislation and its impact on press freedom: A cross-national study

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تشريعات حرية المعلومات على حرية الصحافة في مختلف الدول، وذلك من خلال دراسة مقارنة تستند إلى البيانات الدولية حول القوانين الإعلامية ومدى تأثيرها على الممارسات الصحفية. كما تناولت الدراسة العلاقة بين حرية الصحافة وشفافية الحكومات، ومدى انعكاس ذلك على تدفق المعلومات إلى الجمهور.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي لديها قوانين قوية تضمن حرية الحصول على المعلومات تتمتع عادة بصحافة أكثر استقلالية وقدرة على أداء دورها الرقابي. وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق قوانين حرية المعلومات وتحسين بيئة العمل الصحفي، حيث تساهم هذه القوانين في تمكين الصحفيين من الوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية بسهولة. ومع ذلك، لاحظت الدراسة أن التشريعات وحدها ليست كافية لضمان حرية الصحافة، إذ إن التنفيذ الفعلي للقوانين والتزام الحكومات بالشفافية يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق هذا الهدف.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق قوانين حرية المعلومات بشكل أكثر فاعلية، مع توفير آليات قانونية تضمن عدم تقييد الصحفيين أثناء ممارسة عملهم. كما دعت إلى أهمية وجود مؤسسات رقابية مستقلة تتابع تنفيذ هذه القوانين، لضمان عدم استخدامها كأداة سياسية للتحكم في تدفق المعلومات.

- **دراسة (El Issawi, 2020):**

عنوان الدراسة: Media law in Egypt and the universal principles of freedom of expression

هدفت الدراسة إلى تحليل قوانين الإعلام في مصر ومدى توافقها مع المبادئ العالمية لحرية التعبير. كما سعت إلى فهم تأثير هذه القوانين على البيئة الصحفية المصرية، ومدى قدرتها على حماية حقوق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات ونشرها دون قيود غير مبررة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات الإعلامية في مصر تعاني من ثغرات قانونية تسمح للسلطات بفرض قيود على حرية الصحافة، حيث تمنح القوانين صلاحيات واسعة للجهات التنظيمية في إيقاف الصحف أو معاقبة الصحفيين الذين ينشرون محتوى يُعتبر معارضًا للسياسات الحكومية. كما أظهرت الدراسة أن هناك تعارضًا واضحًا بين بعض القوانين المحلية والمبادئ الدولية لحرية التعبير، مما يؤثر سلبًا على أداء الصحافة المصرية.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات قانونية لضمان توافق التشريعات الإعلامية المصرية مع المعايير الدولية لحرية الصحافة. كما دعت إلى تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية عن التدخلات السياسية، وضمان وجود آليات قانونية تحمي الصحفيين من التعرض للعقوبات بسبب آرائهم أو عملهم المهني.

- **دراسة (Al Mashaqbe, 2021):**

عنوان الدراسة : Legal regulation of digital media in Jordan and its impact on journalistic work

هدفت الدراسة إلى دراسة التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن، وتحليل مدى تأثيره على العمل الصحفي. كما تناولت التحديات التي تواجه الصحفيين في البيئة الرقمية، وناقشت كيفية تكيّف القوانين الأردنية مع التحولات المتسارعة في الإعلام الرقمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين الأردنية الخاصة بالإعلام الرقمي لا تزال تواجه تحديات في تحقيق التوازن بين تنظيم المحتوى الرقمي وضمان حرية التعبير. وأشارت إلى أن بعض القوانين تتضمن مواد فضفاضة قد تُستخدم للحد من حرية الصحافة الإلكترونية، مما يؤدي إلى فرض نوع من الرقابة الذاتية على الصحفيين العاملين في هذا المجال. كما لاحظت الدراسة أن هناك نقصًا في الأطر القانونية التي تحمي الصحفيين الرقميين من التهديدات الإلكترونية أو التدخلات غير القانونية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات الإعلامية في الأردن بما يتناسب مع التطورات الرقمية الحديثة، مع ضمان عدم استغلال القوانين لفرض قيود على حرية التعبير في الإعلام الرقمي. كما دعت إلى توفير حماية قانونية واضحة للصحفيين العاملين في هذا القطاع، وتعزيز الشفافية في آليات تنظيم الإعلام الإلكتروني.

- **دراسة (Allen & Glaisyer, 2021):**

عنوان الدراسة Reassessing measures for press freedom

هدفت الدراسة إلى إعادة تقييم المعايير المستخدمة لقياس حرية الصحافة، من خلال مراجعة المؤشرات العالمية التي تُستخدم في تصنيف الدول بناءً على مستوى حرية الإعلام. كما ركزت الدراسة على تحليل تأثير التشريعات الإعلامية على الصحافة في عدد من الدول، مع تسليط الضوء على كيفية تحسين المقاييس الحالية لضمان تقييم أدق لحرية الصحافة.

وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من المؤشرات العالمية لحرية الصحافة لا تعكس بشكل دقيق الواقع الفعلي للممارسات الصحفية، حيث إن بعض التصنيفات تعتمد على معايير قد لا تأخذ في الاعتبار السياقات القانونية والسياسية المختلفة. كما أظهرت الدراسة أن التشريعات الإعلامية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى حرية الصحافة، وأن القوانين المقيدة قد لا يتم احتساب تأثيرها بشكل كافٍ في بعض أنظمة التقييم الحالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير أكثر دقة وشمولية لقياس حرية الصحافة، تأخذ في الاعتبار الجوانب القانونية والتشريعية بشكل أعمق. كما دعت إلى إشراك الصحفيين والباحثين في الإعلام في عملية تقييم هذه المعايير، لضمان تحقيق توازن بين الجوانب القانونية والممارسات الفعلية في الميدان الصحفي.

- **دراسة (Chan, 2022):**

عنوان الدراسة Self-censorship under law: A case study of the Hong Kong national security law

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير قانون الأمن القومي في هونغ كونغ على حرية الصحافة، مع التركيز على ظاهرة الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون خوفًا من العقوبات القانونية. كما ناقشت الدراسة كيفية تأثير هذا القانون على استقلالية وسائل الإعلام، ومدى تحوّل البيئة الصحفية في هونغ كونغ بعد تطبيقه.

وتوصلت الدراسة إلى أن قانون الأمن القومي أدى إلى زيادة الرقابة الذاتية بين الصحفيين، حيث أصبحوا أكثر حذرًا في تغطية الموضوعات السياسية الحساسة. وأظهرت الدراسة أن وسائل الإعلام المستقلة في هونغ كونغ تعرضت لضغوط متزايدة، مما أدى إلى تراجع في مستوى التقارير النقدية وانتشار الرقابة الذاتية بين

الصحفيين. كما لاحظت الدراسة أن القانون استُخدم كأداة للحد من حرية التعبير، حيث تم تطبيقه بشكل يهدد استقلالية الصحافة في المنطقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحماية القانونية للصحفيين في هونغ كونغ، وضمان عدم استخدام قوانين الأمن القومي كأداة لقمع حرية الصحافة. كما دعت إلى ضرورة وجود دعم دولي للإعلام المستقل في هونغ كونغ، بهدف الحفاظ على حرية التعبير وضمان استمرار الصحافة المستقلة في أداء دورها الرقابي.

- **دراسة (Elmasry & El Nawawy, 2022):**

عنوان الدراسة : A critical assessment of the impact of Egyptian laws on information access and dissemination by journalists

هدفت الدراسة إلى تقييم التأثير الفعلي للقوانين المصرية على قدرة الصحفيين في الوصول إلى المعلومات ونشرها، مع التركيز على القيود القانونية التي تؤثر على تدفق المعلومات في البيئة الصحفية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين المصرية المتعلقة بالإعلام تحتوي على العديد من القيود التي تعيق حرية الوصول إلى المعلومات، حيث تتضمن بعض التشريعات نصوصًا فضفاضة يمكن استخدامها لمنع الصحفيين من الوصول إلى مصادر المعلومات الحكومية. كما أظهرت الدراسة أن هناك نقصًا في الشفافية في تطبيق هذه القوانين، مما يجعل الصحفيين عرضة للعقوبات في حال نشرهم لمحتوى لا يتماشى مع السياسات الرسمية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل القوانين الإعلامية في مصر لضمان حرية تدفق المعلومات، مع تعزيز الشفافية في آليات تطبيق هذه القوانين. كما دعت إلى ضرورة حماية الصحفيين من أي ملاحقات قانونية تعسفية تتعلق بعملهم الصحفي، وتعزيز دور المجتمع المدني في دعم حرية الإعلام.

التعقيب على الدراسات السابقة

على الرغم من قيمة الدراسات السابقة في استعراض متغيرات الدراسة الحالية إلا أنها لم تتطرق الى تسليط الضوء على التشريعات الإعلامية وأثرها على حرية التعبير في الصحافة المحلية في المملكة العربية السعودية وهوما يمثل فجوة بين مما يستلزم المزيد من البحث والدراسة عنها وهو ما ستتناوله الباحث لمحاولة سد هذه الفجوة.

أداة الدراسة والإجراءات المتبعة (المنهجية)

تُعتبر هذه الدراسة دراسة نظرية تعتمد على منهجية تحليل المحتوى النظري للأدبيات والمصادر ذات الصلة بالتشريعات الإعلامية وحرية التعبير في الصحافة المحلية بالمملكة العربية السعودية. تهدف المنهجية إلى تقديم فهم معمق للعلاقة بين الأطر القانونية والتنظيمية والممارسات الإعلامية من خلال الاستناد إلى الدراسات السابقة والنظريات الإعلامية والقانونية.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل المصادر النظرية، بما في ذلك:

- الكتب والمراجع الأكاديمية :المتعلقة بالتشريعات الإعلامية وحرية التعبير.
- الدراسات السابقة :التي تناولت الموضوع من زوايا قانونية وإعلامية.
- المقالات العلمية المحكمة :المنشورة في المجلات الأكاديمية المحلية والدولية.
- التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية

الإجراءات المتبعة:

1. جمع البيانات النظرية:
   - مراجعة الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتشريعات الإعلامية وحرية التعبير.
   - تحليل النصوص القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بقطاع الإعلام السعودي.
   - الاطلاع على التقارير الدولية والمصادر الموثوقة التي تقيم حرية التعبير في الصحافة.
2. تحليل المحتوى النظري:
   - تطبيق منهجية التحليل النظري لتفسير المفاهيم والمبادئ القانونية المتعلقة بحرية التعبير.
   - استخدام التحليل المقارن بين التشريعات السعودية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
3. استخلاص النتائج النظرية:
   - ربط الإطار النظري بنتائج الدراسات السابقة لتقديم رؤية متكاملة.

- تحليل مدى تأثير التشريعات الإعلامية على الممارسات الصحفية من خلال منظور نظري بحت.

4. تقديم التوصيات:

- اقتراح حلول تطويرية مستندة إلى التحليل النظري لتعزيز حرية التعبير في المملكة.
- التأكيد على أهمية مواءمة التشريعات الإعلامية مع المبادئ الدولية والممارسات الفضلى.

الأنظمة والقوانين والتشريعات الإعلامية في المملكة وتطورها تاريخياً

قبل الحديث عن القوانين والأنظمة والتشريعات الإعلامية في المملكة العربية السعودية، لابد من الإشارة إلى النظام الأساسي للحكم، الذي يمكن اعتباره شبيه للدساتير المعمول بها في دول العالم، وقد جاءت الإشارة إلى وسائل الإعلام في هذا النظام، في مادته التاسعة والثلاثين، حيث كان نصها على النحو التالي: "تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير، بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة، ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة، وعلاقتها العامة، أو يسئ إلى كرامة الإنسان، وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك" كما لا يمكن الحديث عن أنظمة الإعلام في المملكة دون الإشارة إلى "السياسة الإعلامية" والتي صدرت عن المجلس الأعلى للإعلام عام ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢م، وذلك بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩)، وبتاريخ ١٤٠٢/٢٠/١٠هـ، وكانت في ثلاثين مادة، وقد نصت المادة السادسة والعشرين على ما يلي :(دوحاجي، 2017)

"حرية التعبير في وسائل الإعلام السعودية مكفولة، ضمن الأهداف والقيم الإسلامية والوطنية التي يتوخاها الإعلام السعودي"(البياتي، 2015). ويمكن القول إن هذه السياسة، هي التي وضعت أسس النظام الإعلامي للمملكة، ولو أنها كانت تميل إلى العموميات، ومن ضمن أهم ما نصت عليه تلك السياسة، احترام حقوق الأفراد فيما يخصهم، وحقوق الجماعات فيما يعمها، كذلك اعتماد الإعلام السعودي على الموضوعية في عرض الحقائق، والبعد عن المبالغات والمهاترات، (قسايسية، 2011) وتقدير شرف الكلمة ووجوب صيانتها من العبث، والترفع عن كل ما من شأنه إثارة الضغائن وإيقاظ الفتن والأحقاد. وقد شهدت المملكة العربية السعودية عبر تاريخها منذ مرحلة التأسيس عام ١٣٥١هـ الموافق ١٩٣٢م حتى هذا العام. (الأحمد، 2012)

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (2)
IJESA
February 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (2)

خصائص التشريع الإعلامي في المملكة العربية السعودية

حسب طبيعة الإعلام:

-يتميز التشريع الإعلامي في المملكة العربية السعودية باعتماده وارتباطه بسياسة إعلامية قائمة يتم في ضوئها بناء الرسائل الإعلامية وتحديد الوسائل والأساليب والجمهور المستهدف والأثر المطلوب إحداثه وقبل ذلك اختيار المصدر الذي يستطيع تحقيق جهده الإعلامي في ضوء السياسة الإعلامية(Nam, 2012) سواءً كان هذا المصدر مؤسسة أو فرداً أو مجموعة أفراد، ومن هنا فإن الإعلام في المملكة العربية السعودية إذا ما قام وفق السياسة الإعلامية فانه سيتميز بخصائص ترتبط بطبيعة الإعلام السعودي والانسجام التام بين الإعلام عامة وبين الجهود الإعلامية الأخرى في ضوء السياسة الإعلامية وكذلك الانسجام مع نشاط الجانبية التربوية الثقافية والاجتماعية وغيرها من منا شط المجتمع في ضوء السياسة العامة للمملكة .(رحومة، 2020)

-يعتمد الإعلام الذي ينطلق من السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية على الموضوعية في عرض الحقائق والبعد عن المبالغات والمهاترات، نتيجة لخضوع وسائل الإعلام المختلفة وغيرها للأنظمة الإعلامية وبإشراف من وزارة الإعلام، فإنها تسهم في رفع درجة التجانس بين ما يعرض في تلك الوسائل ودعم كل منها للأخرى. (بن عجايمية، 2022)

-يستطيع التشريع الإعلام تحقيق أهداف الإعلام بيسر وسهولة من خلال تطبيق القوانين الإعلامية التي تسير و تنظم الممارسة الإعلامية في المملكة، من خلال تدعيمها للقيم والمثل والمبادئ العليا التي يقوم عليها المجتمع السعودي؛ "لأنه يصدر عن سياسة واضحة المعالم محددة الهدف نقية المضمون سليمة الأسلوب مما يحقق له الفاعلية والأثر (أسعيداني، 2015)

السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية:

في المملكة العربية السعودية سياسة إعلامية مدونة صاغها المجلس الأعلى للإعلام، وصدرت موافقة مجلس الوزراء عليها في 20-10- 1402هـ، بموجب القرار رقم: 169، و أصبحت بذلك أول سياسة إعلامية مكتوبة تحكم المسار الإعلامي في المملكة، و في الحقيقة إن صدور هذه السياسة يعتبر من أهم التطورات التنظيمية في تاريخ الإعلام السعودي، فلم يكن هنالك قبل صدورها إلا مجموعة من الأنظمة و القوانين التي تحدد مسئوليات الوسائل الإعلامية و على وجه الخصوص الإعلام المطبوع، وكانت تلك الأنظمة تهتم في المقام الأول بالمحظورات التي يجب أن يبتعد عنها الإعلام حفاظا على الأهداف العليا للدولة و المضامين

الاجتماعية. فجاءت هذه السياسة إطارا عاما يحدد أهداف الإعلام السعودي ويضع خطوطا لمساره ومعالم لحدوده لم تكن واضحة من قبل .(البيومي، 2023) ارتبط صدور السياسة الإعلامية المكتوبة للمملكة بالمجلس الأعلى للإعلام بوصفها أولى المهام التي عني بإعدادها فور إعادة تشكيله عام 1401هـ الموافق لـ 1981م، فصدر بها قرار مجلس الوزراء رقم 169وتتكون هذه السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية من ثلاثين مادة (30)، تتناول مختلف الجوانب الثقافية، الفكرية، الاجتماعية، السياسية و المهنية، لنشاط الإعلام ، وفي تمهيده للسياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية يقول المجلس الأعلى للإعلام إنها سياسة " تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وشريعة وتهدف إلى ترسيخ الإيمان بالله عز وجل في نفوس الناس والنهوض بالمستوى الفكري والحضاري و الوجداني للمواطنين، و إلى معالجة المشكلات الاجتماعية و غيرها، و إلى تعميق فكرة الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، والحث على احترام النظام، وتنفيذه عن قناعة "، و تشمل الخطوط العريضة التي يلتزم بها الإعلام السعودي في تحقيق هذه الأهداف: التثقيف والتوجيه و الأخبار والترفيه، و تعتبر هذه السياسة جزءا من السياسة العامة لدولة. (أسعيداني، 2015)

البيئة التنظيمية للتشريع الإعلامي السعودي:

تطور قوانين نظام المطبوعات في المملكة العربية السعودية كأهم بيئة تنظيمية.

ورد في النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية: (بي، 2022)

المادة التاسعة والثلاثون (39): تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة. وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقتها العامة أو يسئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك .(عبدالله، 2022)

المادة الأربعون (40): المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة .. ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الإطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام (بشير، 2016). وقد صدر أول نظام للمطبوعات في المملكة العربية السعودية عام 1347هـ (1929) وأعيد النظر فيه وصدر بصيغة جديدة مطورة سنة 1358هـ (1940) ثم أعيد النظر للمرة الثانية في النظام وصدر بصيغته الثالثة سنة 1378هـ (1958). (AlMashaqbe2021) ولم تتم -بعد ذلك- صياغة نظام جديد للمطبوعات حتى عام 1402هـ (1982) أي بعد حوالي ربع قرن وذلك عندما صدرت الصيغة الرابعة للنظام والتي استمر العمل بها حتى صدور النظام الحالي عام 1421هـ الموافق لعام.(2001) وبنظرة فاحصة -إلى الوراء قليلاً-

على الخارطة التنظيمية لتشكيل الدولة السعودية في عام 1350هـ، تتبين أهمية المطبوعات والنشر لدى الحكومة السعودية التي رأت ربط إدارة المطبوعات والنشر بالسلطة الإدارية الأولى في البلاد (جلالة الملك)، في لفتة تختص بها المطبوعات والنشر والتي حظيت بالاتصال المباشر مع أعلى السلطات الإدارية، بينما تم ربط باقي الوزارات والرئاسات والوكالات -آنذاك- بالنائب العام ورئيس مجلس الوكلاء الذي يتصل بدوره بمنصب جلالة الملك. (أسعيداني، 2015)

مظاهر الحرية الأنظمة والقوانين الإعلامية السعودية:

يمكن استعراض مدى ما خصصته تلك الأنظمة لحرية التعبير من مواد، وكيف تعاملت مع هذا المفهوم، وكيف كانت تصاغ تلك المواد المتعلقة بحرية التعبير.

أ) نظام المطابع والمطبوعات (١٣٤٧هـ)

نشر في جريدة أم القرى بتاريخ ٢٣/١١/١٣٧هـ الموافق ١٩٢٩م يتكون من أربعة أبواب و٣٦ ماده، لم يرد في هذا النظام مطلقا مفردة "حرية التعبير."

ب) نظام المطابع والمطبوعات (١٣٥٨هـ)

صدر بالموافقة الملكية بتاريخ ١٣٥٨ هـ، ويتكون من ثمانية فصول هي: (المدلولات، أحكام عمومية، أحكام خاصة بالصحف، النقد، الرسوم، الكفالات، الجزاءات، وباب ثامن دون عنوان). وتحتوي هذه الفصول على اثنان وستون مادة. وقد ألحقت به عام ١٣٧١هـ ست مواد أخرى، ليصبح عدد مواد هذا النظام ثمانية وستين مادة. مواد هذا الملحق تتعلق بطباعة الكتب داخل وخارج المملكة وطرق معاقبة المخالفين. لم تشر جميع مواده مطلقا إلى، مفردة الحرية، أو "حرية التعبير."

وقد نصت المادة الرابعة عشرة، على أن تتشكل في العاصمة لجنة خاصة بتدقيق المطبوعات الواردة من الخارج، والمطبوعات في الداخل قبل نشرها وتوزيعها وعرضها للبيع، على اختلاف أنواعها. كما نصت المادة الخامسة عشر، على أن لهذه اللجان حق تدقيق المطبوعات الخارجية، أو الداخلية، والتصريح بتداولها في المملكة، ومنع ما يخالف الدين الإسلامي الحنيف، والآداب، وسياسة الدولة. أما المادة التاسعة عشرة فقد حددت المطبوعات الممنوع دخولها للمملكة في أنواع ثلاثة هي:

١ -المخالفة لمبادئ الدين الحنيف.

٢ -المنافية للآداب والأخلاق.

٣ -المعارضة لسياسة الدولة ونظامها المعترف به.

الفصل الربع، وبالتحديد ما مجموعة ثمان مواد، من المادة الرابعة والثلاثين، وحتى المادة الحادية والأربعين، تم تخصيصها جميعها لمنع النقد والقدح للشخصيات العامة (الحكومية)، وحتى للهيئات الرسمية بأسلوب النثر أو النظم أو التصوير. ومن أهم مواده ما يلي (Allen & Glaisyer2021) :

- "لا يجوز بأية حال توجيه اللوم إلى الحكومة، أو رجال الدولة، أو إلى أي هيئة من الهيئات الرسمية، بسبب الأعمال التي تقوم بها أثناء تأدية الواجبات الرسمية."

-"لا يجوز نشر القدح والذم في حق الملوك ورؤساء الجمهوريات، للدول المتعاهدة مع المملكة العربية السعودية."(شحلاط، 2022)

- "لا يجوز التعرض للشخصيات، على اختلاف طبقاتها، بالقدح أو الذم، نثرا أو نظما أو تصويرا.

وتصل العقوبات في هذا النظام، إلى تعطيل الوسيلة الإعلامية، وهي هنا الصحيفة، وقد تصل إلى سجن المدير المسئول أو رئيس التحرير، مدد تصل في بعض المخالفات إلى ثلاث سنوات.

ت- نظام المؤسسات الصحفية الأهلية (١٣٨٤هـ)

صدر هذا النظام في ٢٤/٨/١٣٨٤هـ. ويحتوي على ثلاثة أبواب و٣٤ مادة. ولم يشر في أي من نصوصه إلى حرية التعبير.

ث- نظام المطبوعات والنشر (١٤٠٢هـ)

صدر في ١٣/٤/١٤٠٢هـ. ويحتوي على ٣٧ مادة، ويمكن اعتبار هذا النظام، من أوائل الأنظمة الإعلامية، التي تتطرق إلى حرية التعبير، وترد فيه هذه المفردة بشكل صريح، حيث تنص المادة ٢٤ على ما يلي :حرية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر مكفولة في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية، ولا تخضع الصحف المحلية للرقابة، إلا في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء) (بن دومة، 2022)

ج- نظام المؤسسات الصحفية (١٤٢٢هـ)

صدر بمرسوم ملكي برقم م/٢٠ وتاريخ ٨/٥/١٤٢٢هـ. ويتكون هذا النظام من ثلاثين مادة، أما لائحته التنفيذية، فصدرت في خمسة أبواب، وفي (٣٤) مادة، وقد خصص الباب الرابع من لائحته التنفيذية،

للترخيص بإنشاء هيئة الصحفيين السعوديين. وقد حل هذا النظام محل نظام المؤسسات الصحفية الأهلية، الصادر بتاريخ ٢٤/٨/١٣٨٤ هـ

ح- نظام المطبوعات والنشر (١٤٢١هـ)

صدر بمرسوم ملكي رقم (م/٣٢) وبتاريخ ٣/٩/١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠م، وهو المطبق حاليا في المملكة، وعدد مواده ٤٩ مادة، وقد صدر في عام ١٤٢٢ هـ قرار وزير الثقافة والإعلام، باللائحة التنفيذية لهذا النظام، في سبعة أبواب، وتسعة وتسعين مادة، -وقد تم تعديل مسمى وزارة الإعلام إلى وزارة الثقافة والإعلام بتاريخ ١٤٢٤ هـ -هذا وقد صدر مرسوم ملكي بتعديل خمس من مواده، وذلك عام ١٤٣٢هـ، كما أضيف النشر الالكتروني للأنشطة الخاضعة لهذا النظام، حيث قامت وزارة الثقافة والإعلام، وضع مقترح للائحة النشر الالكتروني على موقع الوزارة الالكتروني، وطلبت رأي العموم في هذه اللائحة، وبعد حوالي الأربعة أشهر، تم خلالها جمع الآراء، من خلال التفاعل عبر موقع الوزارة، وما كتب في الصحف من مرئيات، لبعض المتخصصين، وغير ذلك من الردود والآراء، صدرت قبيل منتصف عام ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١م، لائحة النشر الإلكتروني، وتتكون هذه اللائحة من تسع عشرة مادة، وكان من ضمن أهداف لائحة النشر الالكتروني، كما أشارت إلى ذلك الفقرة الثامنة من المادة الثالثة ما يلي: "دعم ثقافة الحوار والتنوع، وتكريس ثقافة حقوق الإنسان؛ المتمثلة في حرية التعبير المكفولة للجميع وفق أحكام هذا النظام" وقد أوجبت هذه اللائحة، على جميع أصحاب النشر الالكتروني، ضرورة التسجيل لبعض أشكال النشر الالكتروني، وضرورة الترخيص لأشكال أخري. ويتم التسجيل أو الترخيص من إدارة النشر الالكتروني، بوزارة الثقافة والإعلام، كما ربط إصدار قرارات المخالفات لهذه اللائحة، بمواد نظام المطبوعات والنشر ذات الصلة.

خ- نظام حماية حقوق المؤلف (١٤٢٤هـ)

صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤١) بتاريخ ٢/٧/١٤٢٤هـ، وهو مكون من سبعة أبواب، وثمان وعشرين (٢٨) مادة، وفي عام ١٤٢٥هـ أصدر وزير الثقافة والإعلام قرارا باللائحة التنفيذية لهذا النظام، جاءت هذه اللائحة، في ثلاثة أبواب، وخمس وثلاثين (٣٥) مادة. (وزارة الثقافة والإعلام، نصوص أنظمة المطبوعات والنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن هناك تأثيرًا مباشرًا للتشريعات الإعلامية على مستوى حرية التعبير في الصحافة المحلية، حيث تفرض بعض القوانين واللوائح قيودًا تحد من قدرة الصحفيين على تناول بعض المواضيع الحساسة.
2. بالرغم من وجود جهود لتحسين البيئة الإعلامية، إلا أن بعض التشريعات ما زالت بحاجة إلى التحديث لتتوافق مع المعايير الدولية لحرية الصحافة وحقوق الإنسان.
3. يعاني الصحفيون من بعض التحديات المرتبطة بالرقابة الذاتية والخوف من المساءلة القانونية، مما يؤثر على جودة المحتوى الإعلامي وجرأة الطرح.
4. برزت الحاجة إلى إيجاد توازن بين تعزيز حرية الصحافة والحفاظ على الأمن الوطني والاجتماعي، وهو ما يتطلب تشريعات مرنة ومتوازنة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة إعادة النظر في القوانين واللوائح الإعلامية لضمان تعزيز حرية التعبير بما يتماشى مع المعايير الدولية دون الإخلال بالأمن الوطني.
2. العمل على إصدار تشريعات تضمن حماية الصحفيين من التعرض للمساءلة القانونية غير المبررة عند ممارسة عملهم بمهنية وشفافية.
3. ضمان تطبيق القوانين الإعلامية بعدالة وشفافية، وتفادي استخدام التشريعات كأداة للحد من حرية التعبير.
4. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للصحفيين لتعزيز وعيهم بالحقوق والواجبات القانونية، وتحفيزهم على ممارسة مهنة الإعلام بمهنية ومسؤولية.
5. إنشاء منصات حوارية بين المؤسسات الإعلامية والجهات المعنية بالتشريعات الإعلامية لتبادل الآراء والمقترحات بما يحقق التوازن بين حرية التعبير والمصلحة العامة.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول أثر التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في الصحافة المحلية بالمملكة العربية السعودية، يُقترح إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية لتعميق الفهم العلمي وتقديم حلول عملية لتعزيز البيئة الإعلامية، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة مقارنة تحليلية للتشريعات الإعلامية بين المملكة العربية السعودية والدول ذات التجارب الرائدة.
2. أثر الرقابة التنظيمية على جودة المحتوى الصحفي ومستوى المهنية الإعلامية.
3. دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في تعزيز حرية التعبير الإعلامي.
4. تحليل تأثير التحول الرقمي والتشريعات الإعلامية على الصحافة الإلكترونية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- أسعيداني، سلامي، (2015)، التشريعات الاعلامية الضامنة لحرية التعبير والرأي في الوطن العربي رؤية اعلامية قانونية للتشريعات الاعلامية (السعودية- الجزائرية)، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد 1.
- الأحمد، محمد بن سليمان، (2012)، حرية التعبير في قوانين الإعلام السعودي: دراسة تحليلية لنظام المطبوعات والنشر المطبق حالياً، مجلة جامعة الملك سعود، مج 24, ع 2.
- بشير، ياسر بشير علي، (2016)، التشريعات الإعلامية ودورها في ممارسة المهنة: دراسة حالة على قوانين الإعلام في السودان في الفترة من 2004 - 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية.
- اسعيداني، سلامي. فقيري، ليلى، (2019)، تشريعات وأخلاقيات المهنة الإعلامية من منظور حقوق الإنسان قراءات وتحديات، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد1.
- قسايسية، علي، (2011)، التوجهات الجديدة في التشريعات الإعلامية الحديثة، مجلة الاتصال والتنمية، ع2.

- بن دومة، دوادي، (2022)، تجليات أخلاقيات المهنة الإعلامية في التشريعات الجزائرية: دراسة تحليلية للنصوص التشريعية الإعلامية الجزائرية، مجلة آفاق للعلوم، مج7, ع1.
- عبدالله، علي أحمد، (2022)، تطور تشريعات ترخيص إصدار الصحف في مملكة البحرين من عام 1938 حتى عام 2002: دراسة تاريخية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مج13, ع2.
- شحلاط، رميساء، (2022)، أثر التشريعات الإعلامية الجزائرية على الممارسة المهنية في الصحافة الالكترونية- دراسة ميدانية على عينة من صحافيي النهار والشروق أون لاين.
- رحومة، فتحية الخير، (2020)، التشريعات الإعلامية في النظام الصحفي الليبي خلال الفترة من 1969 حتى 2011 وإشكالية الحرية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الثامن.
- البيومى، رضا ابراهيم عبد الله، (2023)، الضوابط القانونية لحرية الإعلام الرقمى: دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء أحدث أحكام القضاء المصرى والفرنسى، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، المجلد 2023، العدد 84.
- البياتي، هيفاء راضي جعفر، (2015)، المستحدث في التشريعات الإعلامية لحرية الصحافة بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة النهرين، العدد2.
- بن عجايمية، بوعبدالله، (2022)، التشريعات الإعلامية في الجزائر بين متغيرات المرحلة وضرورات التعديل: دراسة نقدية للقانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج10، ع2.
- دوحاجي، حسين، (2017)، التشريعات الإعلامية وتأثيرها على حرية الصحافة الإلكترونية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بي، سلافة فاروق. (2022). التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة (عربياً ودولياً). دار البديل للنشر والتوزيع.
- بدوي، محمد. (2022). رؤية حول مسودات القوانين الخاصة بقطاع الإعلام في السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Taewoo Nam, (2012), Freedom of information legislation and its impact on press freedom: A cross-national study, Government Information Quarterly, Volume 29, Issue 4.
- Al Mashaqbe, Youssef Awad Ahmed, (2021), Legal regulation of digital media in Jordan and its impact on journalistic work, Issue 77.
- Allen, R., & Glaisyer, T. (2021). Reassessing measures for press freedom. arXiv. https://arxiv.org/abs/2106.10427
- Chan, C. K. (2022). Self-censorship under law: A case study of the Hong Kong national security law. arXiv. https://arxiv.org/abs/2210.11636
- Elmasry, M., & El Nawawy, M. (2022). A critical assessment of the impact of Egyptian laws on information access and dissemination by journalists. Cogent Social Sciences, 8(1), 2115243. https://doi.org/10.1080/23311983.2022.2115243
- El Issawi, F. (2020). Media law in Egypt and the universal principles of freedom of expression. Arab Media Society. https://www.arabmediasociety.com/media-law-in-egypt-and-the-universal-principles-of-freedom-of-expression